

وشوقها وادراكها ولذتها والمها الى غير ذلك من الوجدانيات الحاصلة للنفس
 من دون توقفها على الاعتبار ^{والتسلسل} فلا يحرم من عرف ذاته عرف صفاتها
 وسائر آثارها وشعبها وتوابعها الذاتية وخواصها وجنودها الفطرية لكن اكثر الناس
 ممن ليس له حضور تام عند نفسه بل كثرة اشتغاله بالامور الخارجية عنه وشدة
 التفاتة بما يدركه الحواس ^{وتورطه في الدنيا} يلهيه عن الالتفات بذاته ويذله عن
 الاقبال اليها والرجوع الى حاق حقيقة فلا يدرك ذاته الا ادراكا ضعيفا ^{مكتفيا}
 اليها الا لثباتا قليلا ^{وليس} يعقل عن بعض صفاتها الخاصة بها واثارها المشعبة
 عن ذاتها بل وجوده لنفسه الكاملة الشديدة لتعلقه بالبدن وشهواته
 وجوده في غاية الضعف ^{وتقصوره} فاذا ادراكها لذاتها ^{يفر} حيث يكون عين ذاتها
 يكون في غاية الضور ^{والنهار} فتعقل عنها ^{ويجمل} لوازمها وخواصها واثارها واما
 النفوس النورية القوية الكاملة المستعيلة القاهرة على قواها وجنودها فلا يرغب
 عن علمها ذاتها وصفاتها ولا قواها وجنودها بل كما شهدت لذاتها شهدت
 لتوابع ذاتها في مشهد ذاتها ^{فذا} على كل شئ منسوب اليها ^{شهادة} انتهى وانما
 نقلناه بطوله لاشتماله على بعض المعارف للطبيعة والفوائد الطريفة ^{الالهية}
 فانهم ^{ولا} ^{تخل} ^{بالحجج} ^{بالحجج}

البرهان الثاني

ليس مناط العاقلة والعقل على الوجود المجرى فالعقل في العقول النورية

والمفوس انما هي انما هو وجوداتها الحقيقية لا ما هيها فكما كان الوجود
 صرف واجز وراقوى واشد كان عقله للاشياء اشد واسد ولما كان الوجود
 الواجبى في غاية التجرد عن المية والقوة والشدة ورا ما لا يتناهى بالامتياز
 كما عقله للاشياء في اعلى درجة القوة والشدة واما كيفية هذا العلم فيسالى المذاهب
 والمباحث فيه عن طريقين شاذة العزير

البرهان الثالث

ان لو لم يكن الواجب عين عالم الغيبه فالما نفع من تعقل اما ان يكون من
 ذاته او من غيره وقد تحقق انتفاء الشق الاول فيه مرارا واما الثاني فغيره اما
 في اشود اعلى فتحت معه في مرتبة اعلم البسيط الاجمالي كما سينكشف تفصيلا واما
 في الوجود اعلى فتغيره من الموجودات انما هي وجودات رابطة ومجولات حاضرة
 متمسكة بنفس ذواتها في مقولاته عظيم سلطانه قال سيد الحكماء الامكانية
 لمعلم الاول للحكمة اليمانية في التقويات والتصحيحات است من عقلك ان تكثر
 المجولات تكثر عتبارات ذاتها على فالمجبول بما هو مجبول من شئون
 جاعلة اتسام ومن تطورات ذاته ثم من فطريات الجيلة العقلانية ان حصول
 الشيء الفاعل ذاته ليس في كونه حصولا لغيره دون حصول الشيء لقابل هوية
 وتقرر لمجبول في نفسه بما هو مجبول هو بعينه تقرر الربطه جاعلة فاذن المجولات

من

بماهی مجولات حقایق بطبیته و ذوات نامتبیته بالقیاس الیها علیها
 الذی یفعل جوهر کل ذات و وجودها و ثبات ذاتها و بقار وجودها وان كانت
 غیر بطبیته بالقیاس الی موضوع او محل لکونها جوهر قائمه الذوات الی
 موضوع و لانی محل و اذ قد ثبت و استثبت ان وجوده الی فعل لذات مجردة
 عن المادة هو بعینه معقولیه لها سوار علیها كانت الذات مجردة ہی هو
 او غیره فاذا کان وجود مجرد عن المادة لذاته هو بعینه عقله لذاته و معقولیه
 لذاته و وجوده صورته فی الجوهر العاقل المفارق الذات الیهولی هو بعینه معقولیه
 له فما حبانک اذا کان تقرر الجائزات و وجودها بالفعال انما هو کما علیها القدر
 الذی هو الوجود المحض و الفعل المتحض المتقدس عن الملا بسة للمیته و عن مازجه
 ما یعتری الماهیات فضلا عن مخالطة الیهولی و عوارضها فکیف لایکون هو
 بعینه معقوله ذواتها له سبحانه و عقل الیه لذاته الحسرة هو بعینه وجوده فی ذات
 لذاته و عقل ذاته مجردة لغيره هو بعینه وجوده هو یة الغیر له و عنده الی منتهی کلامه و
 منه اخذ صدر المتألهین اشیرازی تلمیذه مسلک فی الاسفار و الشواهد الربوبیه
 من کون الوجودات باسرها وجودات البلیة له تعالی و فصله باتم
 تفصیل فقبصر

تمت



فصل الرابع

في ابطال مسلك الصوري في علمه تعالى

اعلم انه قد اشتهر بين الجمهور ان شيخ الرئيس والمعلم الثاني قد اختار مسلك
الصوري في علمه سبحانه ولكن سيد الحكماء الامكانية ميرداماد قد خالفهم وذهب الى
ان الرئيس لم يذهب الى هذا المذهب ولما كثرت الابحاث في هذه المسألة تقدا و
جرحا فلفصلها في مرصده

المرصد الاول

في تقريره

وهو ان الصورة العقلية قد يوقد عن الصور الموجودة كما يستفاد من السماء بالكر
وكس صورتها المعقولة وقد لا يستفاد والصورة المعقولة من الوجود بل ربما يكون الال
بالعكس كصورة بيت ابدعها ابنتا اولاد في ذهنة ثم يصير تلك الصور المعقولة علة
محركة لاعضائه لانه ان يوجد في الخارج فليست تلك الصورة وجدت فعقلت
بل عقلت فوجدت ولما كانت نسبة جميع الاشياء الممكنة الى الله نسبة اص
الى النفس الصنعة لو كانت تامه الفاعلية فقياس عقل واجب الوجود للاشياء

هو قياس افكارنا للاسور المستنبطة ثم نوجد بان الخارج من حيث ان لمعقول منها
 سبب للموجود والفرق بين الامرين لكوننا تقصين نحتاج في انما عملنا الا احتياج
 لى انبعاث شوق واستخدام قوة محركة واستعمال آلة تحريكية من بعض
 والرباطات غير ما ثم الى انقياد مادة لقبول تلك الصورة والاول
 لكونه تام الفاعلية لا تحتاج في فاعلية لى امر خارج ذاته بل انما امره دار
 شأن ان يقول له كن فيكون فانه يعقل ذاته وما يوجب ذاته ويعلم من ذاته
 كيفية تحريكه في الكل فينبغ صور الموجودات الخارجية الصور المعقولة عنده
 على النظام المعقول عنده وعلى حد ذاته فالعالم البلياني بازار العالم الربوبى
 فالعالم الربوبى عظيم جدا وايضا لو كان البارى يعقل الاشياء من الاشياء
 كانت وجوداتها مستقدمة على عاقليتها لهما فلا يكون واجب الوجود من
 كل جهة وقد ثبت انه واجب من جميع الوجوه ويكون في ذاته وقوامه ان
 تقبل مميزات الاشياء وكافية عدما باعتبار ذاته فيكون في ذاته جهة
 مكانية ولكن لغيره يدخل في تميم ذاته وهذا محال فيجب ان يكون من ذاته
 الاكمل بلا من غيره فثبت بيقين ان يكون علمه بالمكانات حاصله له قبل وجودها
 لا من وجودها قال المعلم الاول ارسطو طاليس الاول يعقل ذاته ثم من ذاته يعقل
 كل شى فهو يعقل العالم العقلى دفعة واحدة من غير احتياج الى انتقال تردو
 من معقول لى معقول انه ليس يعقل الاشياء على انها امور خارجة عن عقولها

عن

منه كحالنا عند المحسوسات بل يعقلها من ذاته وليس كونه عاقلا وعقلا بسبب
 وجود الاشياء المعقولة حتى يكون وجودها قد جعله عقلا بل الامر بالعكس اي عقلا للاشياء
 جعلها موجودة وليس للاول شي يكلمه فهو الكمال لذاته الكمال لغيره فلا يستفيد
 وجوده من وجود الكمال وايضا فانه لو كان يعقل الاشياء من الاشياء لكان وجودها
 متقدما على وجوده ويكون جوهره في نفسه في قوامه وطباعه ان يعقل معقولات
 الاشياء فيكون في طباعه بالقوة من حيث كمالها هو خارج عنه حتى يقال لا
 ما هو خارج عنه لم يكن له ذلك المعنى فكان فيه عدما فيكون الذي له في طباع
 نفسه وما عتبار نفسه من غير اضافة الى غيره هيكون عادما للمعقولات ومن
 شأنه ان يكون له ذلك فيكون باعتبار نفسه مخالطا للامكان والقوة واذا فرضنا
 انه لم يزل ولا يزال موجودا ما بفعل فحجب ان يكون له من ذاته الامر الاكل لافضل
 لا من غيره انتهى كلامه وقد وقع الاستاذ في الغلط سهوا اذا ثبت لعلم
 الانفعال اللواجب في حاشيته مصباح الدجى في لوار الهدى فلا تغفل وقال
 ارسطوطاليس ايضا اذا عقل ذاته عقل ما يلزمها لذاتها ما بفعل عقل كونه مبدأ
 عقل كل ما يصدر عنه على ترتيب المصدر عنه والافلم يعقل ذاته كبقية انتم
 فاقول نسبة القول بالصورة في علمه تعالى الى المعلم الاول كما زعم المتأخرون
 وصد المتألمين في كبره كسبه مما ليس له ما خذ صحح عندنا الا ترى الى هذه العبارة
 المنقولة منه فانه ليس في صحح منه توجيه هذا الظن ليسه فقد جعل مناط علمه

بغيره تعقل ذاته بما انه علمه للاشياء باسرها على ما سبق تفصيله ولم يجعل للصورة
 العلمية الزائدة مسافا في علمه تعالى اصلا وكذا لم نر في كتابه المعروف بالثولوجيا
 ما يصح هذا الظن السوريل فير ما يفنى هذا الوهم الشنيع ورجح فحسبه صدق المتألمين
 في بعض حواشيه من كون تلك العبارة من المعلم الاول محتملة لمسلك الصور
 ليس بحسب دفاعة ليس فيها منة اثر ولا خبر ولا اولاد عليه باحدى الدلالات اصلا
 كما لا يخفى عند المتأمل فيها نعم في كلام انكماش الملط على الحكيم الفاظ مشعرة بهذا
 المسلك على ما نقله الشهرستاني في الملل والنحل وباجلته فما اشتهر انه مذموب
 المشايبة على الاطلاق لا يخلو عندنا من تامل وسياتي فيه مزيد التحقيق ان شاء الله
 العزيز واما الذي دعاهم له اختراع هذا المسلك فهو اشكال عظيم حائل في عهد
 المقام من كون علمه فعليا وهدميت الاشياء في مرتبة ذاته تعالى بوجودها
 الاصلى فلا بد ان تكون موجودة بوجوده على كونها سببا بالعلمه تع بهما قبل وجودها
 وايضا على والا فكم يحصل العلم بها اذ العلم يستدعي تعلقا بين العالم والمعلوم وهو
 موقوف على وجود الطرفين ولا يمكن وجود تلك الاشياء بوجوده الاصلى في
 مرتبة علمها والالزام الوجود قبل الابداد وهو محال فضلا بان تكون صورها العلمية
 قائمة به تعالى زائدة عليه وهي معلوم لفعليته بالممكنات وايضا يصعب الاشكال
 اذا لو خط الامر في المعدومات الخارجية والمنتغات الوجود فانها لا حضور لها عند
 الواجب جل شانها كيف وليس لها حائق ثابتة حتى يتصور حضورها عندكم كيف

يكون حضور الحوادث قبل ازمنة وجودها مع وجوب كونه تعالى عالما بها
 في الازل فلا يكون عالما بها فاستخلصوا منه باثبات العلم حصولي بها وقيام
 العقلية بذاته تعالى او ببعض محمولاته وغير ذلك من الوجوه الآتية ^{تتفضل} ينبر من

المصدر الثاني

في كشف ثاني عماد الاسلام وبعض ما يرد على الاستاذ العلام في هذا
 المقام

فأعلم اولاً انه نقل عبارة شرح الهداية الصدرية والاسفار بكه اعقيب وجه
 اختراع هذا المسلك على ما ذكرناه لمخاض انفا واور وعليه انه منقوض بالفتوة
 الآتية الازلية لانها لا يصفه ذات اضافة وتعلق بالمقدورات لا شك ان
 قدرة الله شاملة بجميع الاشياء مبدعها وكائنها اذا كل صادرة عنه انا بسطة
 او غير واسطة فلا بد ان يكون للمكونات وجود في الازل باعيانها لا بصورها
 العقلية لان ذواتها العينية مقدورة له لا صورتها العقلية لكن وجودات الحوادث
 في الازل محال وظهر لنقص بحريان الدليل وتختلف المدلول اجاب صدق المشايخ
 صاحب الاسفار بان القدرة وان سلم بحريان الدليل فيها وان حكما حكم بعلم
 في اقتضائهم لكن لا سلم تخلف الحكم في القدرة الازلية اذ كما لا يلزم في
 في العلم وجود لمعلوم بعينه الخارج بل كلفي وجوده بصورته كذلك لا يلزم وجود

المقدور بعينه الخارج على وجوده بصورة ذلك الوجود الصوري كما انه معلوم
 له كذلك للمقدور صادر عنه تعالى كما صرح به الشيخ وغيره من القائلين بارتسام
 صور الاشياء في ذاته بان تلك الصور كما انها صالحة فيه تعبر كذلك صادرة عنه
 وهو في محله واورده عليه ابو البركات البغدادي بان لم لا يجوز ان يكون علمه تعالى
 انفعاليا لا يقال انه لو كان علمه مستفادا من الاشياء لكان لغيره مدخل في تتميم ذاته
 لانه منقوض بكونه فاعلا للاشياء فان فاعلية لا يتم الا بصدد فعل عنه فحجب
 ان يكون لفعله مدخل في تتميم ذاته وذلك باطل فيلزم من كونه فاعلا للاشياء
 فكما ان هذا الكلام باطل فكذا ما قاله واجيب بان الفاعلية كالعلم والقدرة ونحوهما
 قد يطلق ويراد بها نفس الاضافة المتاخرة عن وجود الطرفين بلا شك وتطلق
 ويراد به مباوئ تلك الاضافات وهي متقدمة عليها وليست تلك المعاني
 من الصفات الكاليت له تعالى الا باعتبار مباوئها المتقدمة على الاضافات
 ففاعلية الحقيقية لا يتوقف على وجود الفعل لان وجود الفعل يتوقف عليها والالزام
 الدور فوزان ذلك في علمه ان جعل للمعلوم تبعا للعلم لا العلم تبعا للمعلوم ومن
 القادحين في هذا المذهب اشده قدح صاحب المطارحات قال قولهم ان ذاته
 محل للاعراض كشيء ولكن لا يتفعل عنها انما يذكر ونه ليطن الجاهل ان فيه معنى

يعلم ان صاحب علمه و الاسلام قد شك به شبهة اليهودية البغدادية فيما سبق وقد تلونا عليك استيصالها
 هناك وقد ذكرنا فيها ليزيد استبصارك لكشفها ودفعها بهذا الجواب والله الموفق للصواب فانهم ۱۲ منه

فانه يومهم ان الانفعال لا يقال الا عند تجدد كما يفهم من مقولة ان تنفعل لا تنفعل
 فانه وان لم يلزم الانفعال التجدي من وجود عرض ولكن يلزم بالضرورة تعدد
 جهة الاقضية والقبول كما سبق ان الفعل بجهة والقبول باخرى ثم كيف يصدق
 عاقل بان ذاتا تكون محلا لاعراض لا تصف بها وقد تقررت فيها هل كان
 اتصاف الماهيات بصفات فيها الا لانها كانت محلا لها واجيب بان ما ذكره
 حق وصدق من عدم تكثر بحيثية واختلافها الا في اجتماع الفعل والقبول بمعنى
 الانفعال التجدي الاستعدادي دون اجتماع الايجاب ومطلق القبول فان
 المعلول الصادر بايجاب العلة واقضائها اذا كان وجوده في نفسه لعينته وجود
 للمعرض كما هو شان الاعراض بحيثية صدور مثل هذا المعلول هي بعينها بحيثية
 عروضة لموجب التام ومقتضيه لانه لم يوجب لا معلولا وجوده هذا الوجود فلو لم تقم
 به لم يكن مقتضيا ذلك الوجود والارتباطي فاذا كان خلل في كون اوائل الوجود
 عنه تعالى اعراضا لكان من سبيل آخر لا من محالته اجتماع الفعل والقبول ثم العجب
 كيف استقام عنده حال لوازم الماهيات البسيطة مع انه حق لقول فيها بانها غير
 مستقلة الا ان تلك الماهيات لا اولى جاعلها فعل هي الا فاعله لها وقابلة بجهة
 واحدة ثم قوله كيف يصدق فاعل انما تعرض على بهيئتها حيث قال في التخصيص
 فانه تعرفوا بان كانت محلا لاعراض كثيرة لكن لا تنفعل عنها ولا تصف بها و مراد
 بهيئتها لانه لا يثار فان اكثر ما يطلق لفظ الاتصاف انما هو في الاعراض التي تثار

منها الموضوع ويصير بحال لم تكن هوتى ذاته عليها كالحكيم فى اتصافه باللون واطعم
 وسائر الاعراض وكالنفس فى اتصافها بالعلم وهى تدرة وغيرهما وليس كذلك
 حال لعقل الفعال مثلا فى حصول الاحوال والآثار الصادرة عنه له من جهة
 الفاعلية والايجاب كذا الاضافات العارضة له الى المعلولات المتخلفة
 عنه فان اريد من الاتصاف مطلق لمعروضيته والمحققية فلا مضالفة فى
 اللفظ بعد وضوح المقصود ولكن لافسادنى تحققة ههنا وان اريدا يصير الموضوع
 بحال لم يكن له عليه فى ذاته فليس بلازم واللزام غير محذور والمحدور غير لازم
 اقول لا يخفى عليك بانى هذا الجواب من ضعف اما اولانا فلاننا نعلم براهمة ان
 حيثية كون الشئ محلا وقابلا لصفة مغايرة لحيثية كونه فاعلا لها ومقتضا اياها ولا
 تفرق بين هذا وبين كون الشئ معايجا ومستعلجا و فاعلا لزيد و فاعلا لعم و كون
 الشئ ممكنا و واجبا بالغير ونحوه وقد طبقوا على اقتصار الامور المذكورة تغاير كحتمين
 فكيف يسوغ لهم فى صورة كون الشئ قابلا و فاعلا انكار لزوم تغاير كحتمين اما لو ازم
 الماهيات بسببها فلا نقض بها على من يقول باستنادها الى الماهيات اما
 صاحب المطارحات فله ان يجيب ان كل مهية بسببها غير الواجب لها جهتان
 جهة الوجوب بالغير وجهة الامكان او جهة المعلوليتها وجهة العلية ونحوها فممكن ان
 تكون قابلة من جهة و فاعلة من جهة كالعقل الاول فانهم يقولون انه على للعقل
 الثانى من جهة الوجوب والملك الا عظم من جهة الامكان اما الواجب تعالى

خصفاة عین ذاتة فلا تعد و فیه اصلا و اما ثانیاً فلا شک فی ان اللتبا و من
 الاتصاف ہو با فہم اشخ لمطور فالعرض فی محلہ ثم اور و اشخ المذكور علی ہذا
 المذہب بآیة اذالم یکن تعقلہ تعزرا اعلی ذاتہ و لیس ذاتہ الا ذاتہ و سلب المبادیة
 کما یعتبر فون بہ فیکون مبادی الصوة فی ذاتہ اما انیکون علی ما یقال انہ اذالم
 ذاتہ یجب ان یعلم لازم ذاتہ فیکون اسلم تابعاً لکونہ لازماً عن ما ہیئہ فیستقدم
 اللزوم علی العلم باللزوم فعملہ بلازمہ متوقف علی لزوم لازمہ فطبل قولہم بان علمہ
 بالاشیاء سبب حصول الاشیاء بل علمہ علی ہذا الوضع انما ہو معلول للزوم
 اللزوم و وقع صدر الدین بان ہذا الشبہ المواخذات للنقطیہ بعد ظهور المعنی فان
 قولہم علمہ تعزیراً علیہ بلازمہ لیس مقتضی ان یکون لہ لازم متحقق قبل العلم
 بہ ثم یشاء العلم بذلک اللزوم من العلم بالذات حتی ینانی ما ذکر وہ من قولہم ان
 وجود الاشیاء تابع لعلمہ بہا و یلزم تقدم اللزوم علی العلم باللزوم بل مرادہم ان
 علمہ بذاتہ الذی ہو عین ذاتہ علیہ بلازمہ ذاتہ فی الواقع وان کان لزومہ
 بتوسط ہذا العلم وان لازم اللزوم ایضاً لازم و حاصل ان الصو العلییة الحاصلة فی
 الذات من لوازم ذاتہ الہی ہی علمہ بذاتہ و الاشیاء الخارجة من لوازم علمہ
 بتلك الاشیاء فتکون ہی من لوازم لوازمہ تعزیراً ہی عین لوازمہ بوجه فان العلم
 بصوری و معلوم الخارجی متحدان فی الہیة و کحقیقہ مختلفان فی نحو الوجود
 الذہنی و اعنی فلا تناقض فی قولہم علمہ بذاتہ علیہ بلازمہ ذاتہ اعنی اللوازم

انما حبيته و قولهم حصول اللوازم تابع للعلم بها انتهى اقول لا يخفى عليك ما في هذا
 الدفع من التكلفات الباروة التي لا يسمن ولا يغني من جوع فان قولهم علمه بذاته صفة
 لعلمه بلوازم ذاته انما هو مذكور في كلامهم لا ثبات علمه تبعاً لسائر الموجودات وقولهم ان
 سائر الموجودات لما كانت معلولة للواجب في من لوازمه كان علمه بذاته مستلزماً
 لعلمه بسائر الممكنات فانه قد تقرر في موضعه ان العلم بالعلم مستلزم للعلم بالعلم
 لكان اللزوم بينهما ولا شك ان هذا انما يصح اذا كان اللزوم بين اللازم والملازم
 مستحقاً قبل العلم باللازم ولا يخفى ههنا اين يكون هذا اللازم لازماً للعلم اللازم لذات
 الملازم لتقدم الملازم على اللازم فلو كان كلام الامر من صحيحين لزوم تقدم الشيء
 على نفسه ثم قال الشيخ المشهور واما ان يقال ان حصول صورة في ذاته متقدم على
 لزوم ما يلزم بالعسيلة بحيث لو لا تلك الصورة المقارنة ما وجد اللازم المباني
 فحينئذ لم يمت ذاته على تحبها مفيدة للوازم المباني بل هي مع صورة اورد
 عليه صدر الدين بانهم يلتزمون ذلك ولا ينسد بذلك اثبات العقل من حيث
 ان معناه على انه تعبر واحد من جميع الجهات فالصا والاول لا بد من كون
 وليس كذلك لا العقل اذ نقول اولاً ان البرهان على اثبات العقل ليس منحصراً
 في هذا المسلك بل المسالك الى اثباته واثبات كثرته متعددة انتهى اقول
 مقصود الشيخ الايراد على ما هو المقرر عندهم وعلى ما هو معلوم من ندهم وتوجيه الكلام
 بما لا يرضى قائله ساقط عن محل الاعتساب انتم قال هذا المحقق رد الكلامه وثانياً ان

هذه الجہات الكثيرة اللائحة لذاتہ انما ہی صورة الاشياء الخارجیة وليس كل واحدة
 من تلك الجہات يصلح لا يكون ہتہ لصدورہ من معلول كان بل كل واحدة
 منها ہتہ لصدورہ بایطا بقہا ویاثہا علی الترتیب اقول ہذا الكلام لا دخل لہ اصلا
 فی ہذا المقام مع انه اذا تكثر الجہات لکن صدور المعلولات كيف كانت
 الجہات كما ہو مقتضى كلامہم وقد اورد ہذا شیخ المسطورا پرادات كثيرة علی ذلک
 السؤال علی ہذا المذہب ذب عنہ ہذا الرجل بامثال تلك التکلفات الباردة
 خوفا للامال ترکنا ذکر ہاتہ کلام عماد الاسلام اقول قوله من اقول الی
 قوله ثم اورد شیخ المذكور علی ہذا المذہب منظور فیہ من وجوہ اما اولاً فلا تمان
 اراد ان تغار حثیة لفعل والقبول بدی مطلقا فهو مسلم ولكنه غیب مفید لہ
 لا کلام فیہ وان اراد تغار ہما فیما نحن فیہ من المواد والامثلة كالصور لعینہ
 الوجہیة ولو ازم الماہیات فهو غیر مسلم كيف وما النزاع الا فیہا وثانیا اما
 لوازم المہیة فانقض بہا تمام علی مسک صاحب المطارحات كما لا یخفی فقوله
 فلا نقض بہا عجیب ما لا نجوابہ من جانب صاحب المطارحات بقوله فله ان
 یجیب ان كل مہیة او وجہ کلام القائل بما لا یرضی بہ قائلہ فانه ذہب الی
 ان لوازم المہیات مستندة الیہا لالی جاعلہا كما وقع لتصریح بہ فی کلام لصد
 الاعظم فان سلمنا فیہا ہتہ الوجوب الامکان ولكن اللوازم علی ہذا التقدير لست
 صادرة عنہا من ہتہ الوجوب البعیر فابقی فیہا ح الاجتہ الامکان اللتی ہی قابله

بها فتكون فاعلة وقابلة لها من جهة واحدة فيستم لتقتض وهو لم يطرور ابا فلان صفتها
 الكمالية عين ذاته ثم عند العالمين بالصورة ايضا ولكن تلك الصورة العلمية ليست
 منها كما قد صرح جوابه ونقله عنهم لصدوره في غير واحد من تصانيفه فالأمر لا يرد
 المسئلة ههنا مما لا طائل تحته اصلا وخامسا فالمعنى المتبادر من الاتصاف لا ينكره
 الصدر الا بل ايضا ولكنه لا يستلزم بطلان المعنى الغير المتبادر لمصرح في كلامهم ولا
 رفع الامر او لصدور عليه كما لا يخفى وكذا قوله من اقول ولا يخفى عليك اني هذا الرفع
 من الكلفات الباردة الى قوله ثم قال الشيخ لم يطوره معالطات انا اول فلان بن
 الرد على صدر العظيم ليس بشيء فانه اعاد كلام شيخ الا شراق في نفس الامر
 فلا فائدة فيسرها نيا فلان قبلية اللزوم على العلم انما يتحقق اذا كان العلم غير ذات
 واما اذا كان متحدين بالتحقيق فلا يعقل تلك القبلية اصلا فالعلم ههنا ليس بلام
 بل هو عين ذاته حقيقة فليس ههنا الا اللزوم والملزوم حقيقة ولا يلزمها تقدم
 اللزوم اصلا بل انما يتحقق اللزوم بعدهما ولو بعدية ذاتية ولو سلمناه فاللزوم
 من الاعتبارات الدنيوية والاعتبارات الاعتبارية فلا يفتح تقدمه في
 شيء من تلك المسائل الا ترى ان علمه اذا كان عين ذاته فلا يكون معلولا
 للزوم الاعتباري اصلا في بداهة العقل فان اللزوم قد نشأ ههنا من نفس ذاته
 بحاجة الفياضة للممكنات فكيف يمكن تقدمه عليه وعلية له وثالثا ان توهم اللزوم
 ههنا ليس بشيء لان اللزوم ليس مقدما على العلم لكون العلم عين ذات اللزوم

فمعلوم انما نشأ من لهتا زرين فيكون متاخرا عنها قطعاً واللازم عين المحبول
 والملازم عين الجاهل وعين العلم بحسب الحقيقة كما لا يخفى وباجمله لما كان المتحقق منها
 انما هو تقدم العلم الذي هو عين ذات الملازم على اللازم دون العكس فلهذا دور
 وكذا قوله اقول مقصود الشيخ الايراد على ما هو المقر عندهم انهم لا يصرحون لان شيخ
 الرئيس قد قرر في تعليقات ان الصور العلمية الواجبية صادرة عن الواجب
 محل مجده على ترتيب الاول فالاول فيج فلابد ان يكون الجوه الاول والعقل الاول
 اول الصوادير على تصريح بل هو اول الصوادير من الجواهر فلا يكون هذا القول مخالفاً
 لما هو المقر عندهم ووردوا الاعتراض عليه من جوه اخرى لا يمينه الصد العظيم
 وقد اورد عليه موافقاً بعد في فصل منفرد بوجوده سديدة وانما الكلام في ورود
 الاعتراض لصاحب المطارحات اعدم وروده واما نقى كون العرض اول الصوادير
 في الدليل المشهور لاثبات النور الاول المبني على القاعدة المعروفة من ان الواحد
 لا يصدر عن الا الواحد من انه يحتاج الى محل فلا يكون اول صادراً فهو في العرض
 لم يفتقر الى محل غير واجب كما لا يخفى على من خاض في ذلك البرهان

وكذا قوله اقول هذا الكلام لا دخل له اه

بيني هذا الايراد عليه قدس سره عدم فهم المرام في هذا المقام فان الظاهر من كلام
 صاحب المطارحات ان تلك الصور العلمية كافية لصدور العلويات العلول الاول
 منها عندهم على سبيل الاطلاق فرد عليه الصدرة بانه ليس بصحيح على قواعدهم واما

واما هذا الجواب فقد بعد عن الصواب كثيرا فإنه لم يفهم المسألة التي أشار إليها
 صدق المتألمين هنا القلة المراد في هذا الفن الشريف فإن المسألة انه لا بد من
 خصوصية العلة في صدور خصوص المعلول فليست الجهات الصدورية كافية في
 إيجاد المعلول كيف كانت بل الجهة المعنية لا بد منها في صدور المعلول المعين
 الآخر في كلام المحقق الدواني في شواكل الحور شرح هياكل النوران
 الواحد من جميع الوجوه التي لا يتكرر في ذاتها خلاف دواعي واراوات موجبة
 يجب ان يكون فعله واحدا فان اقتضا أحد شمسين غير اقتضا الآخر فيلزم في مقتضى
 الشمسين بلا واسطة لتكثر لان الاقتضائين مختلفين مستندان الى جهتين مختلفتين
 في ذات العلة لانا نعلم براهته ان العلة مالم يكن له اختصاص بالمعلول لا يكون
 له مع غيره لا يكون صدور ذلك المعلول من اول من غيره ومن اليس ان
 الواحد من جهة واحدة لا يكون مختصا بشي وبعينه لان اختصاصه باحد هما يلزم
 انتفاء اختصاصه بالآخر وهو ظاهر فالأقتضاران ان يستندا الى الذات الواحدة
 من جميع الوجوه لزم كونه مختصا باحد هما وبالآخر من جهة واحدة فيكون من حيث
 هو يقتضى ذلك لا غيره يقتضى غيره لا ذلك ههنا فلا بد من استنادهما الى
 جهتين مختلفتين في الذات يكون من أحد جهتين مقتضيا لاحدهما دون غيره ومن
 الآخر مقتضيا للآخر دون غيره انتهى مختصا كيف يمكن احتمال صحة على زعم هذا الجواب
 فإنه لو صح لزوم الجزاف في العلة ابا علة احمه وبجاز صدور احمه واليهولى عن الذات

البسطة المحضة الواسعية وهو خلاف البريان لمقر عندهم واذن ظهر ان ايراد الصد
 العظيم لموقع ما يما نحن فيه وانما الغلط قد وقع من هذا الجواب ^{العلم} الموقوف للصواب
 حكيم قال في عماد الاسلام ومن القادحين لمصرين في الاثكار لهذه لصور لمحقق الطوسي
 في شرح الاشارات فانه قال متصديا للبين مناسد القول اثبات لصور في ذاته
 تعالى من انه لا شك في ان القول بتقرير لوازم الاول في ذاته قول يكون ^{لشئ}
 الواحد فاعلا وقابلا معا وقول بكونه محلا لمعلولاته ممكنة لمثكثرة تعالى عن ذلك
 وقول بان المعلوم الاول غير سابق لذاته وبانه لا يوجد شئ ما يباينه بذاته
 بل بتوسط الامور المحال فيه الى غير ذلك مما يخالف الظاهر من مذاهب الحكماء
 والقدر القائلون بنفي العلم عن تصور افعالهم القائل بقيام لصور لمعقولة بذاتها
 والمتاؤون القائلون بانها والعامل لمعقول ومعتزلة القائلون بثبوت لمحدوث
 انما ارتكبوها تلك المجالات حذر من التزام هذه المعاني واجاب عنه صد الدين
 بان الزامه المفسدة الاولى من كون ذات البارى على التقدير المذكور فاعلا و
 قابلا ان اراد بالقبول مطلق العروض اللزومي فلا يظهر فساده ولم يقم دليل على
 بطلان كون البسيط فاعلا وقابلا الا ان يراد به الافعال الخبدي او كون العار
 ما يزيد المعروض كمالا وفضلا في عروضة فيكون مستفيدا شرف من ذاته والوزو
 افضل وان اراد به غير ذلك فعليه اثباته بالحجة حتى ينظر فيه فان لزومه يسري
 ولا يسري لعجب ان الشيخ ممن ذكر في مواضع من كتاب التعليقات بعبارات

مختلفہ ان جہتے لفظوں و اقوال فی لوازم الاشیا غیر مختلفہ و لا متعددہ منہا قولہ
انکانت الصفات عارضۃ لذاتہ تم فوجہ و تک الصفات اما عن سبب خارج
فیكون اجب الوجود قابلاً ولا یصح ذلک فان لفظ قبول لما فیہ معنی ما بالقدرة
واما ان یتكون تلك العوارض توجد فیہ عن ذاتہ فیكون اذن قابلاً كما هو قائل
اللهم الا ان یتكون تلك الصفات و العوارض لوازم ذاتہ فانه صح یكون اذ موضوع
تلك الصفات لانها موجودة فیہ بل لانها عنه و فرق بین ان یوصف جسم بانه
ابيض لان البیاض یوجد فیہ من خارج و بین ان یوصف بانه ابيض لان
البیاض من لوازمه و اذا اخذت حقیقۃ الاول علی هذا الوجه و لوازمه علی ہذہ
ابہتہ استمر بذالمعنی فیہ ہوانہ لا کثرۃ فیہ و لیس ہناک قابل و فاعل بل من حیث
قابل فاعل و ہذا حکم مطروقی جمیع البسائط فان تھا لقیاسہ انہا یلزم عنہا اللوازم
و فی ذواتہا تلك اللوازم علی انہا من حیث ہی قابلاً فاعلہ فان البسیط عنہ و فیہ
شے واحد انتہی اما لزوم اتصافہ بصفات حقیقیۃ فبان تلك الصور العقلیۃ لیت
صفات کما لیت بل ہی معلولات لذاتہ بعد تمامہ و کمالہ و صفاد ذاتا و نہی
فی مرتبہ متاخرۃ عن ذاتہ و صفاتہ فذاتہ تعالی و انکان محلاً لتلك الصور العلمیۃ لیکن
لا یتصف بہا ولا یكون ہی کمالات لذاتہ و لیس علو الاول و مجرہ کما ذکرہ تفصلاً
للاشیاء بل بان یفرض عنہ الاشیا معقولہ فیكون علوہ و مجرہ بذاتہ لا بلوازمہ بل
ہی لمعقولات و ذکر ہمبسیار ہذا المعنی فی التخصیل لفظولہ و اللوازم الہی معقولاً

والذات اعراضا موجودة فيه فليس ما يتصف بها او منفعل عنها فان كونه واجب
 الوجود بذاته هو بعينه كونه مبدأ اللوازم له معقولاته بل ما يصدر عنه انما يصدر بعد
 وجوده وجودا تاما فانما يتبع اين يكون ذاته محلا لاعراض منفعل عنها او تشكلا بها او
 يتصف بها بل كما له في انه بحيث يصدر عنه هذه اللوازم لا في انه توجد له فاذا و
 بانه يفعل هذه فانه يوصف بانه يصدر عنه لا لانه محله انتهى اما استعدا الكثرة
 في ذاته فقد فهمنا الشيخ في عدة مواضع من كتب كالتعليقات وغيره ان هذه
 الكثرة انما هي بعد الذات الاحدية بترتيب سببي او سببي لازما في فلا يشتمل بها
 وحدة الذات اقول معناه انه كما ان صدور الموجودات المتكثرة عنه تعالى لا
 يفرج في وحدته وبساطه لكونها صادرة على الترتيب العلي والمعلولى فكذا تلك
 معلولاته المفصلة المتكثرة انما تترتب عنه على وجه لا يشتمل بها الوحدة الحققة فهي
 مع كثرتها اشتملت عليها احدية الذات اذ الترتيب مما يجمع الكثرة في واحد كما
 اشار اليه القاراني في الفصوص بقوله واجب الوجود مبدأ كل فمض هو ظاهر
 على ذاته بذاته فلا الكل من حيث لا كثره فيه فهو يبالا الكل من ذاته فعلمه بكل بعد
 ذاته وعلمه بذاته ويتحد الكل بالنسبة له ذاته فهو الكل في وحدة واما عن استحباب
 كون المعلول الاول غيبا مبائنا لذاته فان اراد بعدم مباينته له تعدد حلول
 صورة في ذات الواجب فهو عين محل الخلاف فلا يكون حجة على القائلين بكون
 العلم الرباني بالصواغر المتكررة في ذاته تعدد وان اراد به كون صورته عين الواجب بتارة

على ان صدور كل معلول عنه تعالى انما هو بتوسط صورته السابقة عليه فلو لم يكن
 صورة المعلوم الاول عين حقيقة الواجب لزم التسلسل في العطل وهو مستحيل فجو
 ما هو مذكور في كتب الشيخين ابي نصر و ابي علي من ان هذه الصورة لمعقولة بنفس
 وجودها عنه نفس عقلا لا تماز بين الحالين ولا ترتب لاحدهما على الاخرى فهي
 من حيث هي موجودة معقولة ومن حيث هي معقولة موجودة وحاصل ما ذكره
 ان الصورة الصادرة عنه تعالى اذا كانت خارجية يحتاج في صورته للاصالة عقلية ليقع
 عليها واما اذا كانت عقلية فلا يحتاج في صدورها الى صورة اخرى عقلية
 بل يجادها عين العلم بها فلا حاجة الى اثبات علم احسن سابق عليها انتهى كلام
 صدر الدين اقول ولا يخفى عليك بانى هذه الاجوبة من الورق من وضعفت اما
 اولها فلان كلام الفلاسفة يصرح في مواضع متعددة بان الواجب نعم واحد
 من جميع الوجود لا تغاير فيه اصلا ولو سجد الجهات الاترى الى قولهم
 ان البسيط لا يصدر عنه امران لانه لو صدر عنه امران فكونه مصدرا للاحدهما
 غير كونه مصدرا للآخر فيما او احدهما ان كانا داخلين فيه كان مركبا وان كانا خارجين
 كان مصدرا لهما وهكذا قولهم ان البسيط لا يكون قاعلا وقابلا معا شي واحدا لان اعتبار
 كونه قابلا ضرورة انه بالاعتبار الاول مفيد وبالاعتبار الثاني مستفيد ونحو ذلك
 فانه ينادى على بطلان تعدد كنهين في الواجب نعم عموما واهتمناع تعدد جهته
 القابلية وان كانت باعتبار المحلية والفاعلية خصوصا ثم نقضوا لمحقق انه على ندر

كونه قابلا غير اعتبار

الشيخ يزعم كون الواجب فاعلا و قابلا معا وهذا باطل على قاعدتهم واما بطلانه بحسب
 الشرح فهو اظهر من الشمس فسقط عن محل الاعتبار عند الحكماء و المتكلمين معا لما احبوا
 الي نقل عن الشيخ فاجواب عنها ان من يورد على مسلكه لا يعنى بكلامه و ان لعقل كما
 يحكم باقتضائه القابلية بمعنى استعداد المادة كذا يحكم باقتضائه القابلية بمعنى
 كون الشيء محلا لوجود المبدأ أو معلوم على طورهم ان البسيط المحض لا يصح ان يكون
 مبدأ لا من متعاقبين له الفاعلية والقابلية وهذا ظاهر واما ثانيا فان قوله
 ان تلك الصورة العقلية ليست صفات كما لية اه فكل كلام جرى منه تقليدا للشيخ
 وتليذه بدون ان يكون يحصل عنده معناه و اظهارا عند مردييه قد فازت حجة
 الحكماء الفلاسفة وانه لا يفهم احد معنى كلامه واما نحن معاشر الامامية لم نشرعة
 فلا نخشع عنهم وعن شانهم ونقول ما هو الحق والصواب وان كان مخالفا لكل المراتب
 الذي لا يؤمن به يوم الحساب و لا باقى الكتاب له فاعل منصف يفرق بين
 الصور العلمية القائمة بنا وبين الصور العلمية القائمة بالواجب بان احدهما صفة للمحل
 دون الاخرى واما قوله وليس علو الاول مجده كما ذكره تعقله للاشياء اه فغير محصل
 المعنى فان العلم صفة كمال و اجمل صفة نقص واهية قوله بل بان لفيض عنه الاشياء
 معقولة هذا اليفر كما ترس فان الفاعل اذا كان مختارا لا بد له في الافاضة من سبق
 العلم وان كان موجبا يصدر عنه لمعلول لا عن شعور واما ثالثا فانه قد شاع و ذاع
 ان لتكلم عند الحكماء مستنع في الواحد الحقيقي الواجب تعسوار كان بحسب الذات

او بحسب الصفات ولذا قالوا لعينية الصفات في الواجب فالقول بان
 التكثر بحسب كون الواجب محلا للصور العلمية الغير المتناهية لا يفتح في وحدته
 خلاف ما تقرر عليه راي الحكماء اما صدور الموجودات عنه تعالى بالواسطة او بدون
 الواسطة فليس هذا التكثر بحسب الذات وبحسب الصفات فالقياس عليه قياس
 مع الفارق واما رابعاً فلان مراد المحقق من قوله بان لمعلول الاول انه ان
 القول باثبات الصواني ذاته قول بان لمعلول الاول غير مبائن لذاته تعبر هذا
 خلاف ما عليه الحكماء من ان لمعلول الاول عقل مبائن عن الواجب وباجلته
 ما اوردته لمحقق علي ابى على بن سينا داعرابه ظاهر الورود في كمال الظهور
 التكاليف التي اربكها هذا الفصل اشيرازمي لرفع ما اوردته لمحقق تكلفات بارقة
 صدرت منه اظهار المراد في فضل علي مرید به لنته لفظ عماد الاسلام
اقول في ما اوله قوله فلان كلام الفلاسفة صريح في مواضع متعددة
 بان الواجب احد اثنان

فيرانه قد غلط بهناني نقل كلام الفلاسفة اذ في فهمه فانهم قالوا ان الواجب
 جلتانه واحد حقيقي ليس في شيء من الجهات قبل صدور المعلول الاول واما بعده
 من المسولات فهو باعتبار اذ جهات كثيرة كما صرح به الحكيم الاجل الطوسي في
 شرح الاشارات وفي رساله مفردة في كيفية صدور المسولات عنه تعالى
 وكذا في شرح حكمة الاشراق وغيره فاطلاق القول بهذه الوحدة في الواجب

كما لا يصح على مسلكهم قطعاً نعم لا يستلزم كثرة ابجحات الاضافية تغيراً في ذاتة الحققة
 ولا يجب ان نقل عبارة الصدر الاعظم مما يشعر بحقيقة هذه المسألة من قوله اقول معناه
 انه كما ان صدور الموجودات المتكثرة عنده تعالى في آخره ثم يغلط فيها مثل هذا
 الغلط ايصح فلا تغفل وثانياً انه جعل الدليل المشهور ابرتر فقال ان كانا خارجين كان
 مصدرهما انتهى ولا يظهر الاستحالة بهذا القدر فحسب ان تيمم الدليل بكذا وان كانا
 خارجين وكان الذات مصدرهما كما هو المفروض فكونه مصدرهما غير كونه
 لذلك ونقل الكلام اليهما فنيتي لا محالة لا تمنع التسلسل الى ما يوجب الترتيب
 والكثر في الذات وهذا مما يقبح في ادعاءه لتجرتي في هذا الفن الدقيق وثالثاً قوله
 وهكذا قولهم ان البسيط لا يكون اه

فهو في الحقيقة اعادة لما هو المشهور في هذا المقام ونحمله عما حتمه الرئيس والصدر
 الاعظم في هذه المسألة فان التناهي بين المفيد والمستفيد على تحقيقها انما هو في القابلية
 بمعنى الانفعال التجردى لا القبول المطلق قال الصدر الاعظم في شرح الهداية الاثني عشر
 ونخص المقال ان ههنا اشتباهاً في اخذ القبول بمعنى الانفعال التجردى الذي
 هو من باب الاستعدادات مكان القبول بمعنى مطلق الاتصاف بامر زائد والبرهان
 لا يساعد الا على نفي الاول دون الثاني اذ يحشيان المتعارفان المستدعيان
 للمختين في الذات المتكثرتان لها انما هو لفعل الانفعال التجردى وهما مناط
 اثبات الهيولى في كل جسم لا لفعل و لقبول مطلقاً انتهى وقد سبقه الى هذا المقال

